العولمة والبناء الأنتربولوجي الثّقافي العربي المعاصر

الدكتور جمال الدين الخضور

تحدّيات العَوْلمة

في واقع الهزيمة المتعدّدة الجوانب التي تعيشها الأُمّةُ العربيّة، وعدم قدرة الكتلة الاجتماعيّة، لا بشكلها الوطني العام، ولا بصيغها التحالفيّة الأُخرى، على الانتقال من مستنقعات الانكسار إلى مواقع الدّفاع عن الذّات، فالتماسك، فالنهوض... وَقَفَ معظمُ المثقّفين كالهياكل الرّماديّة، عاجزاً حتّى عن تحديد المسار التّالي لهذا الانهيار التّاريخيّ، لأنّهُ لم يناقِش طبيعةَ المسار التّاريخي للعولمة بمكوّناتِه البنائيّة، ولم يُقَارِبْ بالحفرِ والنقدِ البنّاءِ الأنتروبولوجيَّ الثقافيَّ العربيّ.

وقبل الخوض في حوارٍ هادئ ومتواضعٍ حول رسم بعضِ الملامح الأساسيّة لطبيعةِ الخطاب الثقافيِّ العربيِّ المفتوح، وصولاً إلى خطابٍ فكريّ ـ عقلاني، قادرٍ على صياغة معالم، ولو جنينيّة لمشروعٍ «نهضويّ» بآفاقٍ جديدة ومكوّنات بنائيّة لا تمتُّ بصلة لأشكال المقاربات السطحيّة القديمة ـ الجديدة، سياسيّة كانت أم أيديولوجيّة، لابدَّ من التّأكيد على صفتين أساسيتين تميّزان العالمَ المعاصر الذي انتقل من من **مرحلةِ الاصطفافِ التاريخيِّ إلى مرحلة الاحتواء التّاريخيّ.**

فإذا كانت عمليّة التّشظّي بهدف خلق السّوق القوميّة هي الواسمة للقرون القليلة الماضية، فهي تشكّلُ حاليّاً الخطوة اللاّزمة للبَلْعَمَةِ والاحتواء. وهاتان السمتان هما:

ـ الثّورة المعلوماتيّة،

ـ وكسر الطبيعة التّاريخيّة التقليديّة لقوّةِ العمل.

وهكذا يبدو الفعلُ الأفقيُّ لتأسيس أيِّ خطابٍ فكريٍّ عربيٍّ ينزعُ ملامحَ التكلّس والجمود عن فعاليّات الفكر العربيِّ ضرباً من تبديل المآسي بكوارث أُخرى غيرها، وبالتالي، لابدَّ من أن يأخذ الفعلُ الشكلَ العموديَّ في الغوص عمقاً في بنى المنظومات المعرفيّة المؤسَّسة، والتي هي قيد التأسيس أو الإنشاءِ أيضاً، أي في تراكمها الكمّيّ ـ النّوعيّ تاريخيّاً، النّاظم للمعاهدِ والأفعال المستقلّة عن وعيِ الكتلة في المقطع الزمني المدروس؛ وهذا يخصُّ بدورِهِ الذاكرةَ الجمعيّة، والخيالَ الاجتماعي.

فالمعلوماتيّة وطرائق الاتّصالِ الرّاقية غَيَّرَتْ جذريّاً وسائطَ الاستقبال والتأثير عند الفرد والجماعة، وأُدْخِلَتِ المنظومةُ الحاسوبيّةُ كقوّةِ عمل، بحيث تمَّ استثناء قوّةِ العمل البشريّة من حيث المبدأ كمّيّاً ونوعيّاً، وبنسبة كبيرة من الناحية الكمّيّة، فغدا قولُ الاقتصادي الانكليزي توماس هوبس «بأنَّ قيمةَ الإنسان، أو ثمنَهُ، هي كجميع الأشياءِ الأُخرى، سعرُهُ، أي ما يُعطى لقاءَ استعمالِ قوّتِه» موضعَ الشكّ. وغدا قول كارل ماركس:

> يتبيَّنُ لنا أنَّ ما يُسمَّى التّراكم البدائي لا يعني غير جملة من التطوّرات التّاريخيّة أدَّتْ إلى فصم الوحدة التي كانت قائمةً سابقاً بين العامل ووسائلِ عمله. بيد أنَّ دراسةً من هذا النّوع تخرج عن حدود موضوعي، فمادام هذا الفصم بين الشغيل ووسائل العمل قد حدث، فإنَّهُ سيبقى وسيستمر على نطاقٍ متزايد الاتّساع أبداً، إلى أن تطيحَ بهِ ثورةٌ جديدةٌ جذريّةٌ في أسلوب الإنتاج، فتعيدَ بشكلٍ تاريخي جديد الوحدةَ التي كانت قائمةً من قَبْل.

شكلاً من رُفاتِ الماضي. فالثّورةُ المتوقَّعة لم تُعِدِ الوحدةَ التي كانت قائمةً من قبل بين الشغّيل ووسائل عمله، بل، على العكس من ذلك؛ فالمعلوماتيّة استثنت العاملَ وقوَّةَ عملِه الفيزيائيّة والفكريّة بنسبةٍ كبيرة من عمليّة الإنتاج، وحلَّتْ قُوَّةُ العمل الحاسوبيّةُ بدلاً من قوّة عمل الإنسان، وحلَّ حاسوبُ الحاسوب بدلاً من الإدارة الفكريّة، وتحوّلت المعرفةُ التقنيّةُ في تطوير وسائل الإنتاج إلى معرفة حاسوبيّة ذات توالد ذاتيّ، مع تدخّل مفصليّ ومحدّد للمنظوماتِ البشريّة بشكلٍ غير مستقلّ عن المعرفة التكنولوجيّة ذات المنشأ الحاسوبيّ في بعضِ جوانبها.

هذا واسمٌ طبعاً للمركز في نظام العولمة الجديد الذي تأكّدتْ ملامحُهُ في العقدين الأخيرين، وقد ترك آثاراً بيّنةً على النتاجات الثقافيّة بتعدّد وجوهها، في الوقت الذي تَرَكَتْ فيه العلاقةُ الجديدةُ بين الإنسان ووسائل الإنتاج أعداداً هائلةً من مُهَمَّشي الرّيف والمدينة يَنْخَرِطُونَ في شبكة الاغتراب الاجتماعيّ.

أمّا بالنّسبةِ للدّول العالمثالثيّة، وعالمنا العربيّ منها، فقد بَدَتِ اللّوحةُ أكثرَ تلوّناً. ففي الوقت الذي نَمَتْ فيه العناصرُ الطفيليّة عبر العقود الثلاثة المنصرمة، مخترقةً بشكل عموديّ كلَّ التكوينات الاجتماعيّة، دُفِعَتْ عبر سلسلةٍ من التراكمات نقاطُ ارتكاز الوجود الكيانيّ البسيط (بمفهوم الوطنيّة الجغرافيّة) للتقاطع مع ارتكازات الخطاب الديمقراطي بآفاقِهِ المفتوحة، ولو بالشكل الأوليّ الخام.

فهل استطاعت منظوماتُنا أن تدرِكَ، عبر حركة الكتلة المتراجعة، وبالشّروطِ المفروضةِ عليها ـ مهامَ صياغة خطاباتٍ ثقافيّة وفكريّة وعقلانيّة قادرةٍ على إنجاز الترابط الجدليّ القائم بين مقوّمات المشروع «النهضويّ»، وفي شروطه (التي سنبحثها لاحقاً) المتناقضة أصلاً مع سير قطار الفوضى والتّشظّي؟ أمّا هذا القطار فقد حدّد بعضَ مهامه بـ :

١ ـ التّأثير ضمن صيغ المعلوماتيّة ووسائط الاتّصال المبرمجة بالإمكانيّات اللاّزمة، بما في ذلك وجوه الاستشراق، للإبقاء على المكتلِّس من فعاليّات التفكير العربي، وتركِ منظومة العقل مقلوبةً، أو حتّى مستقيلة، بل وتوفيقيّة إنْ كانَ ذلك لازماً.

٢ ـ ربط مسألة الديمقراطيّة بالمُنْجَزِ الرأسمالي، سواء على مستوى المراكز الأساسيّة أو على مستوى الدوائر الأضعف.

٣ ـ إمكانيّة انتقال التكنولوجيا إلى الأطراف (بلدان العالم الثالث) مع التأكّيد على عدم امتلاك [هذه الأطراف] المعرفةَ التكنولوجيّة. ففي المرحلة الحاليّة من الثّورة المعلوماتيّة، **أصبحت التكنولوجيا بسويّاتها الأولى والثانية شكلاً من أشكال سلع فوضى الإنتاجِ الرأسمالي**؛ فَتَحَقُّقُ إمكانيّةِ امتلاكها كسلعةٍ لا يعني (مع سبق الإصرار والترصّد) امتلاكَ المعرفة التكنولوجيّة؛ وذلك مرتبطٌ أيضاً بأهمّيّة المواقع الجغرافيّة القابلة للانزلاق تحت لجامِ المراكز الأساسيّة في إمبراطوريّة الفوضى؛ بل قد يرتبط أحياناً ببعض السّمات الإثنيّة التي تحدّدها وتفجّرُها تلك المراكزُ ضمن برنامجها العام.

٤ ـ تحقيق الحدِّ الأقصى الممكن (عبر الزمن الوظيفي الأقصر) من المشروع الصّهيوني الأمبريالي بتمثّله السّياسي والأيديولوجي والجغرافي؛ والقيام بما يترتّبُ على ذلك من إبادةٍ جماعيّة حتّى للنّوع القومي البشري؛ بالإضافة إلى الإبادة البربريّة لكلِّ ملامح النهوض من الرّمادِ، حتّى ولو كانت أحلاماً.

٥ ـ الاستمرار العنيد بعمليّة التّشظّي عن طريق الاحتواء في حظائر العولمة الجديدة، وباستخدام كافّة الأسلحة الممكنة، ولاسيّما الاعتماد على الشروخ العموديّة في المجتمع العربي.

٦ ـ التأكّيد على سمةِ الفراغ المجتمعي بوصفها إحدى المواصفات اللاّزمة لتكوّننا، وما يخلّفُهُ ذلك من إلغاءٍ لكلّ مقولات حركة الكتلة الاجتماعيّة بأزمنتها المتعدّدة. فتصبح التبعيّةُ هي اللاّزمة الأيديولوجيّة والسّياسيّة للدخول في رقصةِ العَوْلَمَةِ، ويصبح الوطنُ في بعض زواياه جغرافيّة قابلة للتقلّصِ والانزلاق، وفي الزوايا الأُخرى سيوفاً جيو ـ استراتيجيّة لتقطيع شبكةِ الذّاكرة الجمعيّة العربيّة وتشويهِ البناء السيكيولوجيِّ الجمعيِّ العربي.

فكيف يمكننا البدء بنقاش المضمون الثّقافي في البناء الأنتروبولوجي المعرفيّ العربيّ المعاصر وصولاً إلى أجنّةِ مشروعٍ «نهضويّ» من اللاّزم إنجازه ضمن التّحديّات السّابقة؟

في آليّة النتاج الثّقافي

إنَّ عمليّةَ الإنتاج الثّقافيّ، بشكليها الفردي والجماعي، تتحدَّدُ بجملةٍ من الشروط الناظمة أساساً لأشكالِ الوعي الاجتماعي، فلسفيّة وحقوقيّة وجماليّة...، وبالتّالي، فإنَّ صياغةَ (وصقلَ) الملكاتِ الرّوحيّة للمجتمع مرتبطةٌ بوضعيّة تاريخيّة ـ اجتماعيّة، وبامتلاك قاعديٍّ لقيم موروّثةٍ إراديّاً ولاإراديّاً، محدَّدة بطبيعةِ (وآليّةِ) عمل البُنى الدّاخليّة المكوِّنة للمنظوماتِ المعرفيّة، وبالتّالي، محدَّدة بطبيعة (وآليّةِ) الانعكاس المعرفيّ التحليليّة، مستقبِلةً ومستقبَلةً في إطار الموقعِ الزّمكاني للكتلة. ذلك أنَّ الكتلة تنتجُ قيَمها بشكلٍ غير محكوم بإرادة أفرادِها حسابيّاً، بل عبر موقعها في القطع الزمني المحدَّد لأبعادِ سيرورتها التّاريخيّة (ماضياً، وحاضراً، ومستقبلاً)، وبتجلّياتها المعرفيّة المعبِّرة عن الواقع المتداخل الأنماط، والمنظومات، والمقدِّمات، والمكوِّنات البنائيّة؛ ومن ثمَّ يقومُ «المبدعون» ـ ومن خلالِ تحليل المعكوسات على أرضيّةِ الوعي بشكلٍ مستقلّ أو مرتبطَ بالإرادة وبأنظمة الإدراك المعرفيِّ ـ بإعادةِ صقلِها ومعالجتها ضمن منهجيّة إبداعيّة قد تكون مغلقة على أطرٍ أيديولوجيّة، أو مفتوحةً على كلِّ الآراء الإبداعيّة الممكنة.

وهذا حاصلٌ باشتراطٍ لابدَّ منه، ألا وهو انتزاع كلِّ أشكال الكبح «والفَرْمَلَة» الممارَسة إمَّا على فعاليّات الفكر (بحيثُ يُلغى بعضُها ضمن أُطرِ الولاءِ الأُسطوريِّ، وبآليّات متعدّدة ومتشابكة كما سنرى لاحقاً)، وإمّا عبر التشويه الحاصل على المقدّمات النمطيّة أو التشكيلاتيّة، (بحيث تمارِسُ الفرملةُ تأثيرهَا على نموِّ القوى الاجتماعيّة، أو على نموّ قوى الإنتاج ووسائلِه، أو تُسَيِّرُ هذا النموَّ في مسارٍ محدّدٍ عبر تمثّلٍ سياسيٍّ بصيغٍ مختلفة، بحيث يستحيلُ النموُّ التلقائيُّ للقوى الاجتماعيّة، أو يتمُّ النموُّ بأشكالِه المشوَّهَة). وانطلاقاً من أنَّ كلَّ فردٍ في الكتلة الاجتماعيّة هو منتجٌ ثقافيٌّ وأنّ هذا الإنتاج يتمُّ عبر مستويات أو أشكالٍ ثلاثة:

ـ بشكلٍ مستقلٍّ عن الوعي والإرادة؛

ـ بشكلٍ مستقلٍّ عن الإرادة، لكنَّهُ مرتبطٌ بالوعي الفرديِّ والجماعيِّ.

ـ بشكلٍ مرتبطٍ بالوعي والإرادة.

فإنَّ الفردَ يَخْضَعُ مباشرةً وعبر منظوماتِه المتعدّدة لِـ:

(١ ـ اللّاشعور المعرفيّ المرتبط بتوازن الخيالِ والذاكرة الجمعيين؛

٢ ـ المنظومات المعرفيّة بتداخلاتها وطبيعة تطبيق أنساقها الفعّالة؛

٣ ـ فعاليّات التفكير واستنادها على قدرتها التنشيطيّة وتفعيلها؛

٤ ـ منظومة العقل وعلاقتها بفعاليّات التفكير والخيال والذاكرة؛

٥ ـ الخيال الاجتماعي وانعكاسه التلقائي على الفرد بما يتجانس مع الزّمنِ الاجتماعيّ؛

٦ ـ الذاكرة الجمعيّة، وطريقة ترابط عناصرها التكوينيّة في الشخصيّة؛

٧ ـ البناء الأنتروبولوجي الثّقافي؛

٨ ـ المقدّمات التكوينيّة النمطيّة الاجتماعيّة الثقافيّة الواسعة للبناء الأنتروبولوجي؛

٩ ـ البناء السيكيولوجي والتنميطي الجمعي وتلقّيه الفرديّ؛

وبسبب انخراطه اللّاإرادي في آليّة النتاج الاجتماعي... لكلِّ تلك الآليّات، من فرملةٍ وكبحٍ واستقالة واغتيال وانقلاب وتحطيم فيغدو المعنى العام للمثقّف، ضمن آليّة التعبير الكتلي للعلاقة بين الفرد والكتلة، معنى هشَّاً رجراجاً غير واضح الحدود، لا يحمل الثوابتَ اللّازمة، ولا الأُطرَ المحدِّدة لحركيّة النتاج الثّقافي، خاضعاً لقوى التأثير المعبِّرة عن مظاهر التمثُّلِ السّياسيِّ والأيديولوجيّ.

وهنا يجب التأكيد على أنَّ اللّوازم التقليديّة المحدّدة لطبيعة النتاج الثقافي أو المعرفي (عبر المنهج) غيرُ داخلة في تقييمنا إطلاقاً. فحالات الانفصال الحادّة المعروفة تاريخيّاً في مسارِ البشريّة عموماً بين المنظومة المعرفيّة وقدرتها على التّطوّر والكشف، وبين تطوّر وسائل الإنتاج والقوى المنتِجة، لا تحتاج لحوارٍ أبداً، ولاسيّما عندما تأخذ التعبيراتُ الأيديولوجيّة أنساقَها في كسر التطوّر التلقائي والطبيعي لوسائل الإنتاج والقوى المنتجة.

ينطبق القولُ السّابقُ على المعنى **الخاص** للمثقّف أيضاً؛

والمقصود به حالة النتاج الثقافيِّ المنقولِ من حالةٍ إلى أُخرى وبالشّكل الأرقى عبر السويّات المذكورةِ أعلاه/ كنقل المنتَجِ من حالةِ اللاّوعي إلى الحالة الواعية (بمفاهيم البُنى الفوقيّة)، ونقلِ النتاجِ العفويِّ إلى الحالةِ الإيجابيّة الفعّالة. وفي هذه الحالة، يبدو العسف أكثر ظهوراً، فتتأثَّرُ عمليّةُ الانتقال من حالةِ النتاج اللاّواعي إلى الواعي بآليّات القداسة التي تضعُ ذلك المنتَجَ في زمنٍ ميتيٍّ أسطوريٍّ لا يتمتَّعُ بأيّةِ فعاليّة، فيبدو الاقتراب منه شكلاً من أشكال اختراق المقدَّس.

ويبدو نقل الناتجِ العفويِّ والتلقائي إلى الحالة الإيجابيّة الفعّالة شكلاً من أشكال المساس بالولاء (للنصّ، للشّخص، للمخيال...). يساهم في ذلك حالةُ الفصم القائمة في التوازي اللاّزم بين البنى التحتيّة والفوقيّة، والتشوّهات اللاّزمة لآفات التمثُّل الممارَسةِ عبر زمنٍ اجتماعيّ غير متجانس نمطيّاً. فيبدو دورُ المثقّف بالمفهوم الخاصّ مستحيلاً تقريباً؛ وهنا لا أقصد النخبة، لأنَّ المثقَّفَ بالمعنى الخاص متداخلٌ ومتماهٍ مع الكتلة الاجتماعيّة التي ينتمي إليها، في نفس الوقت الذي نقول فيه، بأنَّ كلَّ فردٍ في الكتلة هو حاصل التّداخل التكامليّ للمعنيين، يعبِّر عن نفسه عبر الأشكال الثلاثة المذكورة أعلاه في آليّة النتاج الثقافي (وبالتالي، في صياغة المنظومات المعرفيّة)/ المستقل عن الوعي، المرتبط بالوعي، لكنَّه مستقلّ عن الإرادة، والمرتبط بالإرادة/ ولا يمكن عزل هذه الأشكال عن بعضها، إلاَّ بهدف الدراسة، فهي متداخلة، لدرجةٍ لا يمكن وضع خطوط وهميّة لكلٍّ منها، فهذه السويّات الثلاث مميّزة للمنتجِ الثقافيّ، الفرد والكتلة، بحيث تتداخُل النتاجات الفرديّة لكلِّ عناصر الكتلة، لتشكِّلَ المفرز الثقافي لها، تماماً كما تتداخل الأشعةُ لتشكِّلَ الحزمةَ الضوئيّةَ أو الضوء.

ويكمنُ دورُ المثقّف بالمعنى الخاصّ، في كشف أبعاد وسمات هذه الحزمة الضوئيّة (القيمة الثقافيّة المنتَجة) أوّلاً، وفي حالات دفع الفعل الجمعي أو الفردي المستقلِّ عن حالة الوعي إلى الحالة الواعية، ونقل ما هو مُدْرَك، لكنَّهُ لاإرادي أو تلقائيّ أو عفويّ، إلى الفعل الإرادي، ودفع ما هو إرادي إلى ما هو متجانسٌ أو حتّى متطابق مع مواشير المثقّف ومنظوماته المعرفيّة المكوِّنة للشبكة الدّاخليّة، في صياغة أنظمته الفلسفيّة والجماليّة والأخلاقيّة، وحتّى الأيديولوجيّة (وهنا يبدأُ دور الإنتلجنسيّ بالظهور والتفاعل، وقد أتينا على ذلك في دراسة سابقة/ مجلّة المعرفة/ ٢٣٧) بحيث يرقى به، وضمن تلك المواشير نحو المطلق الإنساني، وبذلك يُعيده إلى المنتِجِ الأساسيِّ (الكتلة)، فإمَّا ترقى به ضمن مسار صعودِها، أو تُجرى عليه بعضَ عمليّاتِ الصَّقلِ والمعالجة ضمن ميكانيزمات علاقة التّأثّر والتّأثير بين البُنى الفوقيّة والتحتيّة، وهكذا تصبح المنظومةُ المعرفيَّةُ للمثقّف بالمعنى الخاصّ، وبُناها الترابطيّة الدّاخليّة في تحديد معالم المنظومات الأخرى لديه، القادرةَ على التقاط المفرز الكتلي بقيمه الرّوحيّة، مستندةً على نظريّة معرفيّة تتّصف بقدرتها على تفعيل آليّاتِ الفكر، ومنظومةِ العقل، وعبر المخيال الاجتماعي والذاكرة الجمعيّة (وتظهر هنا كأداة للمنظومة المعرفيّة)، فتلتقط ذلك المفرزَ الكتليَّ عبر مجمل عمليّات التفاعل والانعكاس، وعلاقة الداخلي بالخارجي، بهدف كشف ظواهر وحقيقة الواقع الموضوعي ومعالجتها، وإعادة إنتاجها ضمن صيغٍ ثقافيّة جديدة ومحدَّدة، وذلك بما يتلاءم مع اللاّشعور المعرفيّ، والمنظومات الأرقى للكتلة، وتكون تلك المعالجة أكثر عمقاً وانفتاحاً في آفاقها، بمقدار تدخّل معيار وعي «العامليّ الذّاتيّ» للكتلة.

وتكون أكثر تداخلات الصّراع الاجتماعي عبر معايير التمايز الاجتماعي، وخصوصاً إذا كان مَقُوداً من خلال منظومات معرفة السّلطة، في كسر النموِّ التلقائيِّ، والعفوي للقوى الاجتماعيّة، كما يحدث في المجتمعات التوليتاريّة مثلاً.

وهذه المعايير بحدِّ ذاتها، محكومةٌ بقنوات الاستقبال، والنقل، والمعالجة، والإفراز، المميِّزة لجوهر الإبداع الإنساني بمظاهرها الجماليّة والحقوقيّة والفلسفيّة... بحيث يتداخلُ الجمالي والإنساني مع المعايير السابقة المتداخلةِ أيضاً، وبما يتناسب مع موقع الأمّة في التكوّنِ الإنساني، أو الشريحة في التشكيلة، أو النمط في المجتمعات المتداخلة البُنى.

وعلاقةُ الدَّاخلي بالخارجيِّ، وعمليّةُ الانعكاس المتبادلِ في كلا الحالتين بين المثقّف والكتلة وبالعكس (المثقّف بالمعنى الخاص والانتلجنسيّاً كحالة أرقى)، وبين القيم العاملة المنتجة والشقِّ الاجتماعي، وبالعكس، لا يمكن أن تكون سلبيّة أو ميكانيكيّة استقبالاً ونتاجاً. بل هي عمليّة فعّالة إيجابيّة ونشيطة، وحجم النتائج وسعتها قد يكونان أوسع من

المعكوس نفسه، وإلاَّ لَمَا تَعَدَّتْ المنظومةُ المعرفيّة ذاتها في عالم الانعكاس المرآتيِّ، ولبقيت جملة القيم الثقافيّةِ التي كانت سائدةً مع بداية ظهور العمل الجماعي، بل والعلاقات المادّيّة أيضاً كما كانت دون أيِّ حركةٍ إلى الأمام، لأنَّ الثقافةَ هي مجموعةُ القيم الرّوحيّة والمادّيّة التي تخلقها الإنسانيّة أو الأمّة في سيرورة العمليّة التّاريخيّة الاجتماعيّة، والمميِّزة للمرحلة التي بلغها المجتمع في تطوّره، وهذا يعني أنَّ الشِّقَّ الروحيَّ (المعرفيَّ) بما يحمل من امتلاكٍ شاملٍ وإبداعٍ متطوِّر ضمن حقائق سيرورة الموضوعات الطبيعيّة، والاجتماعيّة، والإنسانيّة، لا يمكن أنْ يكونَ معزولاً عن الشقِّ الماديِّ (التطوّر التقني وعلاقته بالمعرفة التكنولوجيّة، النعوت النمطيّة وعلاقتها بالعلاقات الاجتماعيّة، جملة القيم المفرزَةِ من خلال عمليّة النتاج الاجتماعي...) والعلاقةُ بينهما ليست علاقة ميكانيكيّة، بل هناك، بالرّغْمِ من تمتّع الشِّقِّ الروحيِّ بشكلٍ من أشكالِ الاستقلال عبر حركته في الزَّمانِ الاجتماعي والثقافي على مساحة أوسع من محدوديّة القيم الماديّة بسماتها الكتليّة، أو من ناحية تداخل الأزمنةِ الاجتماعيّة في حال الانتقال من قيمةٍ إلى أُخرى أكثر رقيّاً، علاقةُ تأثُّرٍ وتأثيرٍ بينهما.

وهذه المعادِلات الرّوحيّة والمادّيّة قد لا تكون متجانسةً في بنيتها، أيْ إذا مثَّلناها بمجموعةٍ من الأشعّة الموجَّهة، فقد لا تكون بنفس الاتّجاه، بلْ، قد تكون بعضُ مكوِّناتها متناقضةً تماماً في الاتّجاه، ولكنَّ عناصرَ الدفع الكمّي والنّوعي تتداخلُ بصيغةِ إنتاج اتجاهٍ محدَّدٍ يُعْطَى لهذا المعادِل. وتتداخلُ مجموعة المعادِلات لتعطي مجموعةً أكبر وأوسع بنفس الآليّة السّابقة، بحيث تصبحُ مميِّزةً للزمن الآني الواسم للأمّة، أو الزّمن الاجتماعي في صيرورة مقطعه التّاريخي الواسم للنمط أو التشكيلة الاجتماعيّة.

وما قيل سابقاً عن المنتَج الثقافيِّ للأُمّة، يمكن تطبيقه باشتراطات محدَّدة على الشرائح المكوِّنةِ للتشكيلة، حتّى إذا لم نأخذْ بعين الاعتبار التقسيمَ التقليديَّ، الذي طُبِّقَ قسراً في بعضِ المناطق عبر تَمَثُّلٍ أيدولوجيٍّ وسياسيٍّ، لأنَّ الشريحةَ هي بأساس وجودِها ذات موقعٍ محدَّدٍ بالنّسبة للملكيّة في نظام الإنتاج الاجتماعي المحدَّد أيضاً من ملكيّة وسائل الإنتاج، وذات دور محكوم تاريخيّاً في عمليّة التنظيم الاجتماعي للعمل، وبنفس الوقت، ذات حجم وأُسلوبٍ محدَّدين بالحصول على حِصَّتِها من الموارد الاجتماعيّة، وبالتالي، فهي ذاتُ موقعٍ معيّن في شبكةِ العلاقاتِ الاجتماعيّة... إلخ، بالإضافة لكونها تفرزُ أدوارَها الخاصّة في صياغةِ منظومات الأُمّة المعرفيّة وفي تحديد بعض ملامح المخيال الاجتماعي والذّاكرة الجمعيّة، وبالتّالي، فهي تُحَدِّدُ وتفرزُ أشكالَها الخاصّة من المنظومات في الموقع السّائد. فثقافةُ الأُمَّةِ هي تداخلُ مجموعةٍ من المكوِّناتِ الثقافيّة ذات الملامح الشرائحيّة. لكنّه يُطرحُ عبر التمثُّلِ السّياسيِّ الحاصلِ، كطرفيْ تناقض للمكوِّنات الثقافيّة ذات الملامح الشرائحيّة المذكورة. فتظهر تلكَ العلاقة بأحدِ مكوِّناتها عبر الثّقافة السَّائدة، ذات التمثُّلِ السياسيِّ والأيديولوجيِّ، بينما يظهرُ المكوِّنُ الآخرُ عبر الثّقافةِ المقهورةِ التي تبحث عن أزمنتِها الخاصّة الواسمة.

إنَّ كلَّ ما قيل واسمٌ للمجتمعات ذات الشروخ الأفقيّة، أي التي تتحدَّدُ فيها التمايزات الاجتماعيّة بخطوطٍ أُفقيّة، آخذاً في شروطنا إمكانيّة وجود الثّقافة التبعيّة الظّاهرة والمؤجَّلة.

لكن، ألا تزال تلك الشّروخ ضمن نسقها التقليديِّ؟؟ أم أنَّ تكوّنات المركز، والانزلاق اللاّمتوازن للأطراف مع فوضى الإنتاج الرأسماليِّ وسيطرةِ المعلوماتيّة، وكسر معادِلِ قوّة العمل، قد طرحت منظوماتٍ جديدةً للمعرفة؟

هل وَضَعَ ظهورُ الشرائح الطفيليّة خطوطاً جديدةً للتمايز لم تكن قائمةً سابقاً، وبالتالي فرض شكلاً جديداً من أشكالِ النتاج الثقافي التي لم تُقارب بشكلٍ مفصَّلٍ ونقديٍّ وجريءٍ حتّى الآن؟؟

سنحاول الإجابة في حدود الإمكان:

الجذورُ والسِّمات الاجتماعيّة لثقافةِ «البرجوازيّة» الطفيليّة

قبلَ كلِّ شيء، لابدَّ من التّأكيد على أنَّ كلمةَ «برجوازيّة» في هذا الموقع لا تحمل نفسَ السماتِ التقليديّة الموجودَةِ ضمناً في المقولة المتعارف عليها تاريخيّاً، وذلك لعدّة أسباب مرتبطةٍ بالبُنى الشرائحيّة نفسها، وبالسِّمات البنائيّة للمجتمع العربي الذي يمتلك خصائص محدّدة تميِّزُهُ عن المجتمعات الأخرى، وهذا ما يعطي البناء الأنتروبولوجي مواصفاته التكوينيّة.

١ ـ إنَّ كلمَة «برجوازيّة» تعني تمايزاً أُفقيّاً كطبقةٍ ذات سمات محدَّدة

في موقع معيَّن من الآليّة الإنتاجيّة، فإمَّا أن تكون متجانسة الوحدات البنائيّة أو أنْ تكون مكوَّنَةً من شرائح ذات خطوطٍ أفقيّة أيضاً. وأمَّا هنا فإنَّ للبرجوازيّة الطفيليّة شكلاً هرميّاً، وهذه ميزةٌ جديدة تماماً، لم يعرفها المجتمع الطبيقي عبر كلّ الأنماطِ والتشكيلات الاقتصاديّة الاجتماعيّة الأخرى التي مرَّ بها.

٢ ـ إنَّ العناصر الداخلة في التركيبة الطبقيّة «أي تركيبة» تتميَّزُ بموقعٍ متشابهٍ أو متماثلٍ أو متطابقٍ بالنّسبة لموقعها من نظام الإنتاج الاجتماعي. وأمَّا الهرمُ الطفيليُّ فإنَّهُ يشكِّلُ إسفنجةً تمتصُّ وَتَتَشَرَّبُ من كلِّ الشرائح الاجتماعيّة ذات التمايزاتِ الأفقيّة، وَتَسْرِقُ عناصرَها منها، بدءاً من المتسكِّعين وباعة العلكة والدُّخان المهرَّب وروَّادِ السّوق السوداءِ بتعدّد وجوهِهم وأنوفِهم وأحذيتهم، وانتهاءً بصفقاتِ التهريب الكبيرة، والكومسيون والسماسرة وتجّار العقارات، وحتّى أصحاب صفقات الأسلحة الكبيرة الدوليّة وشبكاتِ المخدِّرات.

٣ ـ ما يحدّدُ سمات الشريحة الاجتماعيّة، أو الطبقة، هو موقعُها وعلاقتُها بالنّسبة لوسيلة الإنتاج، فما هي يا تُرى وسائل إنتاج الهرم الطفيلي؟؟ وإذا وُجِدَتْ (وهذا مستحيلٌ طبعاً وأبداً) فما هو موقعُهُ منها؟ وإذا كانَ لهُ موقعٌ منها، فهل هناك حتّى ولو جزءاً من تجانس في هذا الموقع لعنصرين أو أكثر؟؟

وإذا كانَ لابدَّ من المحافظة على طرائق الدراسة التقليديّة، مع الاستعارة المشروطة للمصطلحات التصنيفيّة للمجتمعات الأوروبيّة، فإنّه يمكننا أن نُقَسِّمَ هذا الهرمَ بخطوطٍ وهميّةٍ من القمّة إلى القاعدة، وحينها سيظهر حاوياً على العناصر التالية:

أ ـ رأسماليّة «صناعيّة» اتّجهتْ نحوَ النشاط الطفيلي.

ب ـ عناصر من بقايا الإقطاع القديم.

جـ ـ شبكة السمسرة الزراعيّة بأنواعها.

د ـ الكمبرادور (توكيلات الاستيراد والتصدير، وسطاء الاحتكارات العالميّة) بأشكاله القديمة والبَيْنيّة والجديدة.

هـ ـ الكوادر التكنوقراطيّة والإداريّة (مدنيّة وعسكريّة) وتزاوجها ضمن حمايتها القانونيّة مع العناصر الأعلى والأدنى.

و ـ مكاتب سمسرةِ العقارات والسيَّارات، والأطفال (كما هو الحال في بعض دول العالم الثالث والرابع).

ز ـ شبكة توزيع السلع (ولها الشكل الهرمي) ويمكن أن تضمّ أيّ عنصرٍ مهما كان موقعه الاجتماعي.

ح ـ عناصر ما يمكن أن يُسَمَّى تقليديّاً أشباه البروليتاريا وحثالتها، ومن الشرائح الدنيا «للبرجوازيّة الصغيرة» بأُصولها المتعدّدة (حسب التسمية التقليديّة المؤدلَجة). إنَّ الهرمَ الطفيليَّ هو وليدُ فوضى الإنتاج الرأسمالي، ويعتمد على امتصاصِ الفائضِ الاقتصاديِّ الناتجِ عنها، أي أنَّهُ، وبالاختلاف عن الأشكال الأخرى للبرجوازيّات، لا يعيدُ إنتاجَ رأس المال، وبالتّالي فإنَّ قوانين الإنتاج السِّلعيِّ ومقدِّماته ومقوِّماته الأساسيَّة غير قابلة للتطبيق بما تتركُهُ تلكَ القوانين من سمات معيَّنة للعلاقات الإنتاجيّةِ والاجتماعيّة، ويُعتبرُ غريباً عن ملامحِ الاقتصادِ الطفيليّ.

حتّى ولو أخذنا التسميات الأُخرى التي يمكن أن تُطلق على السِّمات التشكلاتيّة أو النمطيّة في عالمنا العربي/ غير تلك التي أُطلقت على التوضّعات الشرائحيّة في أوروبا/ كالتَّشكيلات الخراجيّة، أو الرّعويّة، أو الإقطاعيّة، أو أسلوب الإنتاج الآسيويِّ.... إلخ، فإنَّ تلكَ الدراسة التشريحيّة المذكورة أعلاه تبقى محافظةً على موضوعيّتها، وإنْ بدأ نظامُ العولمةِ الجديد يفرض بعضَ الملامح الجديدة، من حيث إهمال بعض المناطق، وسحق أُخرى، أو نقل مناطق ثانيةً عبر التأكيد على جغرافيّتها المعولمة المنزلقة تحت رايات التمثُّل الاثنيِّ والعرقيِّ...

وهكذا فإنَّ الهرمَ الطفيليَّ لا يواجه الجماهير العربيّة ضمنَ آليّاتِ ونُظُمِ الصّراع القوم ـ الاجتماعي عبر آليّات ونظم خطوط الصراع الوطَني الشعبي التقليديّة منها والجديدة، بل يواجهها كسوقٍ، كمستهلكين، ويصبح فضل القيمة الطفيلي/ وهو أصلاً ليس ناتجاً لإنتاج سلعة/ عنصراً أساسيّاً في تحديد مواقع الارتقاء والتضادّ، فتتشوَّهُ بالتالي العلاقات الاجتماعيّة عبر الارتقاء في التفاعل ضمن منظومات النموِّ بعلاقة من يملك ومن لا يملك، لتنتقل إلى علاقات تؤجِّلُ الفعل ضمن تطوّر المنظومات المعرفيّة، لتصبح علاقة سلعة ومستهلك. فتتشوَّهُ بالتالي قوانين صياغةِ وارتقاء المنظومات الكتليّة المعرفيّة. وهكذا يبدو جدليّاً أنَّ الهرمَ الطفيلي هو عدوٌ قومي واجتماعي مستترٌ وخفيٌّ. فقد لاحظنا انطلاقاً من التمثيل البيانيّ الاشتراطيّ السّابق لهذا الهرم، أنَّهُ يسعى باستمرار لشرقِ عناصرَ من مختلف الشرائح الاجتماعيّة، وتجنيدها (لقيمه) وسلوكيّته في الاستغلال، وهو يمدُّ خيوطَهُ حتّى الشرائح القاعيّة في المجتمع وكتلة الاستهلاك، فيصلُ إلى باعةِ البالةِ ومنادي العلوك، وإلى حفافِ الريف والمدينة. وهو يعني أكثر ما يعنيه، التمهيد والتأسيس لدقِّ خُطى العولمة الجديدة الفوضويّة بما تحمله من بربريّةٍ واستقالةٍ للإنسان من الزَّمنِ الاجتماعي، فيشكِّلُ الأداةَ المباشرةَ لها في رسم ملامح تزييفيّة للأبنية الأنتروبولوجيّة للأمم والشّعوب بالمفهوم الإثنوجرافي المالتوسي، فتتشكَّلُ بالتّالي جَرَّافةُ التَّشظّي والتَّفتُّتِ على طريق الدُّخولِ في رقصةِ العولمةِ الدَّامية.

بهذا الشَّكل توضَّحَتْ بعضُ الملامح العامّة للشِّقِّ الماديِّ من القيم الثّقافيّة والمعيشة في كلِّ بيتٍ وتحتَ أيِّ سقفٍ، وبالتّالي فإنَّ أيَّ فردٍ كمنتجٍ ثقافيّ يفرض ناتج انخراطه بما يتطابقُ مع الآليّةِ الطفيليّةِ، وهذا ما يُلاحظُ من خلالِ سيادةِ نمطٍ «متكاملٍ» من «القيم» الطفيليّة.

أمَّا بالمعنى الخاصّ للمثقّف فإنَّ بنيةً اجتماعيّة كهذه لابدَّ أنْ تفرزَ مقولاتها الخاصَّة التي تخدمُ صعودَها وتحافظُ على ضبضبةِ ملامحها، ولابدَّ أيضاً من أنْ تفرزَ مثقّفيها ضمنَ آليّة شَرْقِها وامتصاصِها لمثقّفي مختلفِ الشرائح، تماماً كما تفعل آليَّتُها في امتصاصِ عناصرَ من كلِّ الشرائح. ولكن هؤلاء المثقّفين عاجزونَ تماماً عن إنتاج منظومةٍ متكاملةٍ واحدةٍ على أيِّ مستوىً، لأنَّ إنتاجَ وصياغةَ أو صقلَ منظومةٍ

منها، سيحدِّدُ الملامحَ المنهجيّة المعرفيّة لتكوّنِ وصيرورةِ هذا الهرم، وهذا متناقضٌ أصلاً مع الجذر الاجتماعي والمعرفيّ لتكوّن هذا الهرم. وبالإضافة إلى ذلك فإنّ تحديدَ الملامح المعرفيّة المنهجيّة، أو الاجتماعيّة بصيغها الفوقيّة، سيحدِّدُ ملامحَ هذا العدو، وبالتّالي سيسهِّلُ عمليّة اختراقِه عموديّاً مع التأكيد على عمليّة الشروخ الأفقيّة الملازمة لهذا الاختراق.

وبهدف التّصدّي المُسَبَّقِ لهذه المواجهة، وبشكلٍ موازٍ لنموّها، طرحت الشرائح الطفيليّة عبر أدواتها (المثقّفين) المنخرطةِ في بنيتِها التكوينيّة بشكلٍ مستقلٍّ عن الإرادة والوعي، أو بشكلٍ إرادي وواعٍ عبر سيطرة المعلوماتيّة والإعلان والإعلام، مقولاتِها الخاصّةَ. ولا أعتقدُ أنّ أحداً يستطيع أن يُسَمّي واحدةً منها أو أن يُسَمّي مثقّفاً واحداً ممثّلاً لها. لكنْ، لو لم يكنْ لها ثقافتها الخاصّة، بنقاطِ استنادٍ خفيّةٍ تخترقُ منظومات الكتلة المعرفيّة، فهل كانت قادرةً على الاستمرار؟؟ لأنّ ارتباطِها العضويّ في فوضى العولمة، وفوضى الإنتاج الرأسماليّ السلعي، غير كافٍ لصعودها واستمرارها، لو لم تجدْ خطوطَ الارتكازِ اللاّزمة في عمليّة التكوّن الاجتماعي، بكلِّ بُناها الداخليّة، وأهمُّها أشكال التعبير الواسمة لأيّ عمليّةٍ «إنتاج» اجتماعيّ، على الرّغم من طُغيانِ أشكالِ النتاج الثقافيّ المستقلّة عن الوعي، بسبب سيادةِ قيم عَلاقة المستهلِك ـ السِّلعة، وهذا أدّى إلى خلخلةٍ جوهريّةٍ في منظوماتِ الكتلة، لأنّها ارتكزَتْ على بُنى من الفراغ المجتمعيّ في الزّمن الآنيّ (دُرس ذلك بشكلٍ مفصّل في بحثنا المنشور في مجلة «المعرفة» العدد ـ ٣٢٧ ـ وبحثنا الآخر المنشور في العدد ـ ٣٥٣ ـ). ورغم ذلك فإنّه يمكننا من خلال التّتبّع الدقيق أن نُميِّزَ مجموعةً من المقولات الثقافيّة ـ الأخلاقيّة التي تَلَتْ أو رافقتْ ظهورَ الهرمَ الطفيليِّ منذ المرحلة الجنينيّة، وحتّى يفاعته الحاليّة. وهذه المقولات، تركَتْ فيما تركَتْ أساساً متيناً للفصام الثّقافيِّ العربيِّ المَعيشِ والمتطوِّرِ لاحقاً. وها هو بعضٌ من تلكَ المقولات:

١ ـ الاستلاب: وهو يعني فدانَ أيّةِ قدرةٍ، أو إمكانيّةٍ، على صياغة نَمْذَجَةٍ معرفيّةٍ، مطبَّقةٍ على الفرد والكتلة. فالمستهلك مُسْتَلَبٌ أمام السلعة، وصراعه معها لا يتعدّى امتلاكَها، وَحَصْرَ نَمْذَجَتِه فيها، وبالتالي تظهر كلّ أشكال تمثّله في تسويقها وامتلاكها. وحتّى قراره التمثّليّ المرتبط بإدارة علاقته الأُسرويّة والاجتماعيّة والمهنيّة لا يتعدّى ذلك عبر متوالية لانهائيّة. تماماً كما يكون التمثّلُ السّياسيُّ مستلباً في نظام العَوْلَمَة، فكلُّ المنظومةِ المعرفيّةِ لهذا التمثّل تكمنُ في منهجيّة لانقياد «اللاّشعوري» لعربةِ المراكز الرأسماليّة، فتبدو كلّ الأشياء المحيطة بالمواطن مُسْتَلَبَةً، الجغرافية، والحاجة للّقمةِ = الحاجة للسّلعة.

وَيُثَبِّتُ الهرمُ الطفيليُّ هذه المقولة ضمنَ كلِّ الصّيغ التي يعتبرها عقلانيّة، ويعتبرُ مسألةَ البحثِ عن منظومةٍ معرفيّةٍ أُخرى تُفَعِّلُ استقلاليّة حركيّةِ المجتمع، ولو بصيغها البدائيّة، شكلاً من «اللاّعقلانيّة» يُحاسبُ عليها قانونُ الاستلاب الممثّلِ حقوقيّاً.

٢ ـ التّبعيّة: في حال فقدانِ الإمكانيّة لدى هذا الهرم على تسييد وتعقيد الاستلاب، يطرحُ حالةَ الضّعفِ وفقدانِ الإمكانيّة في المواجهة للذّات، ويصوغُ منظومةَ تحديد تلك العلاقة في تبعيّة المستهلك للسلعة، تماماً كما يصوغ منظومةَ تبعيّة تمثّله السّياسي لإدارةِ عالم الفوضى، مُؤكِّداً على استحالة أيِّ احتمالٍ آخرٍ غير التّبعيّة. والحوارُ لديه لا يتضمَّنُ إلاّ البحثَ عن آليّات التّبعيّة.

٣ ـ الدّونيّة: وتنطلق هذه المقولة من اعتبار التكوينات البشريّة محدّدة الحركة مسبقاً، بغضِّ النّظرِ عن الأسباب التي أدّت إلى تخلّف هذا التكوين ومحاولة معالجتها. فالآخرُ هو الأقوى والأقدرُ تماماً، كما أنّ السلعة هي الأقدر والأقوى من المستهلك. وتتابع هذه المقولة الطفيليّة، بأنّنا لو كُنّا نحملُ في داخلنا ما يكفي من المقوّمات لأصبحنا كالآخرِ المتقدّم تقنيّاً و«حضاريّاً»!!!!؟ وقد تؤسِّسُ هذه المقولة في بعضِ جوانبها لكلٍّ من التبعيّة والاستلاب، لكنّها تتميَّزُ عنهما في تقزيم المنظومة المعرفيّة للكتلة، وسحق المخيال الاجتماعي، وتأجيل الذاكرة الجمعيّة. فتنظِّرُ لعبوديّةٍ جديدةٍ أكثر تقنيّة، لكنّها أشدُّ سحقاً للإنسان، وتنظِّرُ لهزيمةٍ أبديّة لأُمّةٍ تمتلك من مقوّماتِ المنظومات المعرفيّة والمخيال الاجتماعي وغِنى الذّاكرة الجمعيّة ما يجعلُ من هذا المستهلكِ المستهلِكَ العربيَّ، لو تمَّ تفعيلُها عبر آفاقِ خطابٍ مفتوحٍ يقلبُ كلَّ منظومة تلك العقلانيّة الدّونيّة التزييفيّة، ويظهرَ نموذجاً إنسانيّاً قادراً على تقديم قسطِه الحضاريّ البديع لسيرورة البشريّة الدّائمة.

٤ ـ الانتقائيّة: تعتمدُ الثقافةُ الطفيليّةُ على الانتقائيّة كواحدةٍ من نقاط ارتكازِها، باعتبارها تستطيعُ أن تتلمَّسَ حلقاتٍ حسّاسة أو منقطعة أو معزولة من منظومات النّاس وطرائقِ تلقّيهم الشّرطيّة واللاّشرطيّة، فلا تنتقي الأشياءَ المتكاملة منطقيّاً (بغضِّ النّظرِ عن التمثُّلِ السياسيِّ ـ الفلسفيِّ الذي تنتمي له، مثاليّاً كان أم ماديّاً أو غيره) بلْ تأخذ الحلقةَ الواحدة وتعزلها عن منطقها والبنى الأخرى الرّابطة لها مع المكوّنات المجاورة/ ومتى عُزِلَتْ عن ارتباطاتها تصبحُ سهلةَ التقبُّل/ وتقذفُها في أذهانِ النّاس معزولةً أو مرتبطةً بحلقاتٍ من سلاسلَ أُخرى قد تكون متناقضةً معها. وقد تلجأ ضمنَ الانتقائيّة نفسها إلى نسفِ منطقيّة مقولاتٍ متكاملةٍ من خلال زحزحةِ العلاقاتِ النسبيّة بين عناصرها، وذلك من خلال تضخيم عنصرٍ واحدٍ على حساب العناصر الأُخرى.

٥ ـ النيهيليّة: / العدميّة الأخلاقيّة/ وهذه من أهمّ مقولات الثّقافة الطفيليّة. الأخلاقيّة التي تعتمدُها وتفرزُها الشرائحُ الطفيليّة، فهي بالإضافة إلى كَوْنِها تُعتبرُ الجرّافة اللاّزمة لتدمير أيِّ شكلٍ من أشكال المنظومات المعرفيّة المتطوّرة عبر التكوّن التّاريخي للكتل الاجتماعيّة، ولسحقِ أيِّ شكلٍ من أشكالِ القواعد الاجتماعيّة حتّى (البرجوازيّة) التقليديّة أو (الإقطاعيّة) أو ما شابهها في عالمنا العربي، تقوم بإعادة التكوّن الفرديِّ والاجتماعيِّ إلى الفعل الستريوتيبي اللاّشرطي النّاظم لحركة الفرد، بدون أيِّ تأثيرٍ لمنظوماتٍ معرفيّة لاحقة. وبالتالي، تقوم بتمهيد الطّريق لأيِّ بُنى ستفرضها لاحقاً، بالإضافة إلى سحقِ أيِّ شكلٍ من أشكال الحركيّة الاجتماعيّة الواعية.

٦ ـ الهيدونيّة: الاندفاع الكامل نحو اللّذة والمتعة بمفهومها غير المرتبط بأيِّ شرطٍ معرفيٍّ أو اجتماعيٍّ. واعتبار هذه اللّذّةِ والمتعة بالمفهوم الفردي والجماعي، الهدف النهائيّ لكلِّ أشكالِ التعبير الثقافي أسلوباً وهدفاً، وبالتّالي الوصول إلى ذلك عبر أيِّ شكلٍ من أشكالِ العلاقات الاجتماعيّة. وما يتلو ذلك من تأكيدٍ على ضرورة تكريس النفعيّة والوصوليّة والانتهازيّة... إلخ.

٧ ـ العصرنة: لا تتطابقُ هذه المقولة هنا مع المعاصرة أو الحداثة، وإنْ كانت تتقاطع معهما بآليّة الاستقبال. فلقد استندت الثقافةُ الطفيليّةُ على هذه المقولة، معتبرةً أنَّ مجاراة العصر بالاستخدام الاستهلاكي لتقنيّته تقتضي تبنّي ما يفرزه من ثقافات وأخذها بمطلقها. كما أنَّها تفرضُ الصيغة المناسبة للتعامل مع زمنٍ أخذت فيه السّرعةُ والمعلوماتيّةُ تلهو بكلِّ مظاهرهِ الثقّافيّة. فالهرمُ الطفيليُّ يصرفُ سلعةً في مجتمعٍ لم يَعِشْ العلاقات الإنتاجيّة لإنتاجها. فأصبحنا نرى بيوتاً نصفُ قاطنيها من الأُميّين ولا يسندها عمودٌ إسمنتيٌّ واحدٌ، وقد غُطِّيَتْ بألواح التوتياء والصّراخ والدُّعاء، لكنّها تحتوي في إحدى زواياها المظلمة على أحدثِ موديلات الفيديو، مستنداً على قطعتين من الآجرِّ المهشَّم. وبتنا لا نعرفُ أوقات الصّلاة إلاَّ من خلالِ السّاعة الحاسوبيّة المربوطة في أيدينا.

أمّا ذلك البدويّ الخارج من خيم الكَرَم والفضاء الواسع والخيول القويّة، فقد حُشِرَ في سيّارةٍ ذات تسيير ذاتي، لا يعرفُ منها وعنها شيئاً إلاَّ اقتناءَها، متلمِّظاً على نوعِ أحدث.... وهكذا يفرضُ الهرم الطفيلي علينا نفس الشّكل السّلعيّ لإنتاج السّلعة عبر مقولة العصرنة، فيبدأُ بطائرة الشبح، ولا ينتهي عند أحدث موديلات الأحذية.

٨ ـ الصّراعات العموديّة: كما قلنا سابقاً، بأنّ هناك معادلة تاريخيّة لدراسة الصّراعات الاجتماعيّة تعتمدُ على الحدود الأفقيّة لهذه الصّراعات، حتّى في المجال الثقافي. وقد سيطرت هذه المقولة بشكل تلقائي لعدّة عقودٍ على رؤى الدّارسين في تحليل أسباب التناقضات الاجتماعيّة، ورغم تدخُّل عوامل أُخرى إلى جانب التوضّعات الأُفقيّة للأنساق الاجتماعيّة، إلاَّ أنَّ هذه الأنساق وتوضّعاتها شكّلَتْ محورَ التناقضات الاجتماعيّة ومفرزاتها. هذا في المجتمع الوطنيّ الواحد. وأمّا في حالات الصّراع الوطني العام فتأخذُ تخومُ الصّراع الشّكلَ العموديَّ بين الكتلة الاجتماعيّة بكيانها الكاملِ والكيانات الأُخرى. في المجتمع الواحد ذي الأنماط المتعدّدة يلجأ الهرمُ الطفيليُّ إلى طَمْرِ الحدود الأفقيّة للصّراعات الاجتماعيّة، واستبدالها بمقولاتٍ أُخرى تفرض حدودَ صراعٍ عموديّة بهدف تشويه حقيقة الصّراع الأساسي الأفقيّة، ويلجأُ إلى البحث في خصائص التكوّنات الإثنيّة والمذهبيّة والعائليّة والعشائريّة والطائفيّة، ويكشفُ عن ملامح خاصّة لكلّ تكوّنٍ في «منظوماته» الخاصّة، ويقوم بإظهارها (وعبر الأُطرِ الثقافيّة الممكنة، أو عبر أيِّ تمثُّلٍ سياسيّ أو منظومة فكريّة مهما كانت قزمة) في حالةٍ من التمظهرات العرضيّة، على أنّها جوهرُ ومحورُ تكوّن الأنساق الاجتماعيّة. وبالتّالي يسهِّلُ تشويهَ التوضّعات الأُفقيّة للأنساق الاجتماعيّة، وَتُحَوِّلُ إلى توضّعات عموديّة.

ومن المهمِّ التذكير بأنّ نظامَ العولمةِ الجديد، بتعدّد مراكزه، لا يمكن أن يقبل بالدّخول إلى حلباتِهِ ولو بهدف الاحتواءِ النهائيِّ للتكوّنات الاجتماعيّة الكبرى، أو القويّة بالمفهوم الاقتصادي أو الحضاري، ولابدَّ بالتّالي من التّشظّي والتّفتّت، بحيث يتمُّ الدّخول في حلقات العولمة، قريبةً كانت أو بعيدةً من المراكز، بأضعفِ حالةٍ ممكنة، وإلاَّ لم يتمَّ القبول. وهذا ما حدا بمفكريه للتفتيش عن الزوايا الميتة في المنظومات الإثنيّة «المعرفيّة» أو المذهبيّات الفرعيّة، بل والتفتيش عن قبليّات لدى شعوب وأمم لم تعرفْ في تاريخها التوضّعات القبليّة.... إلخ. ومن ثمَّ تبدأُ الصّراعات العموديّة التي ستنتهي حكماً بالتّشظّي والتفتّت، ويتمُّ الدُّخول بعدها إلى حلقات العولمة الجديدة، وكلٌّ حسب الموقع المحدّد له، لكنَّ الجميعَ مدفونون بعد أن خَسِروا كلَّ شيء (التكوّن الوطنيَّ الحضاريَّ، الجغرافيّة، الانتماءَ القوميَّ، القيمَ والمنظومات المعرفيّةَ المميِّزَةَ للأُمّة، الاستقلاليّة المعرفيّة والثقافيّة...) في حروبِ التّشظّي والرّقصِ على أبواب الانتماء لدوائر العولمة الجديدة ـ القديمة.

خصوصاً أنَّ المقاربةَ المباشرةَ لمنظوماتِ التكوُّنات تلك، تُسْقِطُ مباشرةً عواملَ التّفعيل في الزّمن الاجتماعي وتراكماته في النّسق، وهذا ما يُسَهِّلُ حركة الهرم الطفيليّ في نقل المجتمعات من صياغاتها الوطنيّة إلى توضّعاتها العموديّة المُخْتَلَقَة/ الإثنيّة، المذهبيّة، العشائريّة العائليّة..../، خاصّةً وأنَّ المنظومات المعرفيّة الجمعيّة مُثَبَّطةٌ، وأمام هذا التثبيط تُفَعَّلُ الذاكرةُ الاجتماعيّةُ عبر مكوّناتها الميتيّة الأوّليّة، وَيُنَشَّطُ المخيال الاجتماعي للدفاع عن ولاءٍ ما مُقَدَّس، لكنَّهُ ليسَ للوطنِ في هذه الحالة، ولا للأُمّة.

وما مقولةُ «صراع الأجيال» في عالم الثّقافة الأدبيّة، والعلوم التطبيقيّة إلاَّ واحدةٌ منها، بحيث تُسْقَطُ كلُّ أشكالِ أزمنةِ الحركة الاجتماعيّة (أتينا على شرح الأزمنة الاجتماعيّة وحركيّتها في دراستنا المنشورة في/ المعرفة العدد ٣٥٣) وَتُعَبَّأُ كُلُّها في الزمن الفيزيقي القابل للقطع. فمادام هناك جماعات بشريّة فإنّ هناك عمليّة إنتاج اجتماعي، وبالتّالي هناك إنتاج ثقافي، وهي عمليّةٌ متواصلةٌ أبداً قد تخضعُ ضمنَ ظروفٍ خاصّةٍ إلى مدٍّ وجزرٍ ضمن الحلزون التطوريِّ الصّاعد، ولكنَّها لا يمكن أن تخضعَ لعمليّة قطع.

قد تتركُ عمليّةُ الصّراعِ الاجتماعي بصماتٍ واسعةً على نتاجِ حقبةٍ زمنيّةٍ محدّدة، وقد تشكِّلُ بعضَ المفاصلِ المهمّة في الذّاكرة الجمعيّة، وتشكِّل ما يمكن أن أسمّيه **الزوايا الصّامتة في المخيال الاجتماعي، وهي ذات قدرة تفعيليّة عالية إذا أُسقطتْ عنها آليّاتُ التمثُّل الأيديولوجي والسّياسي باتّجاه تطبيق أشكال المعرفة الاجتماعيّة تطبيقاً أفقيّاً. وهي بنفس الوقت ذات قدرة تدميريّة عالية إذا أُخذت أُطُر تفعيلها الأيديو ـ سياسيّ في مراحلِ ركود التنسيق الأُفقي، فينشرخُ المجتمعُ عمودياً وَتُشَوَّهُ مكوّناتُ منظوماته، ومخيالهُ، وذاكرته.**

٩ ـ السّكونيّة: يعتمد مبدأ الهرم الطفيلي هذا على نزع الروابط الجدليّة القائمة بين الزّمان الاجتماعي والزمن الثقافي، ويربط هذا الأخير بالزّمن الفيزيقي، ناسفاً بذلك جدليّة وديناميكيّة العمليّة الثّقافيّة ببعدها الوطني ـ الاجتماعي، ويجعلها قابلة للسّحب الشّعاعي على فترات زمنيّة بشكلٍ عارٍ تماماً عن تاريخيّتها وعن السّمات الاجتماعيّة للمنتج الثّقافي.

١٠ ـ القطيعة الحدّيّة بالاتجاهين: الأوّل، ويدعو إلى التمثّل المطلق للماضي ومنظوماته، وسحبها شعاعيّاً من أزمنة اجتماعيّة لها تاريخيّتها الخاصّة إلى أزمنةٍ أُخرى لها تاريخيّتها المختلفة، واعتبار الكتلة عاشت قطيعة كاملة في حاضنة من الاحتضار والركود، لا يمكن إنقاذها إلّا عبر الإسقاط الميكانيكي لأنساق تاريخيّة قُلِبَتْ فيها فعاليّات الفكر أو جمّدت، ودخل فيها النّصّ المقدّس بدلاً من حركيّات العقل (انظر دراستنا في مجلّة المعرفة السوريّة العدد/ ٣٤٢ «العقل المقلوب، بين الأداة والاستقالة») وهذا ما دفع إلى تغييب أكثر شموليّة للكتلة والفرد، ليقذف بهما خارج الزمن، أي خارج الموضوع، ويتحوّلا إلى مومياءات محنّطة تتعامل بشكلٍ آليّ مع كلّ ما يُملى عليها من نظم فكريّة وسلعيّة. أمّا الثاني فيدعو إلى نقيض ذلك، ويتقاطع بشكل أو بآخر مع العصرنة وتيّارات المعاصرة المتطرّفة والتغريب والحداثة بمفهومها الطفيلي.

ولقد تميّزت علاقةُ طرفي المعادلة السّابقة بحركات مدٍّ وجزر، وبخضوع مطلق لآليّات الهيمنة في النظام السّائد الجديد، أو الذي هو قيد الإنجاز. وبدأت تضخّ معالم هذه القطيعة في الأطراف الأكثر بعداً عن المركز الرأسمالي (أو مجموعة المراكز)، بينما كانت أقلّ وضوحاً في المواقع الأقرب إليه. ولقد دفع طرفا هذه القطيعة الحدّيّة بالثّقافة الوطنيّة عبر سحقهما لأوّل مقوّمات التفكير المنطقي وتفعيله، إلى الهامش التّاريخي والموت.

١١ ـ المذهبيّة الأحاديّة: وتعتمد على تطبيق نسق فكري جبري وهمي في معظم نقاط ارتكاز منظوماته على جملة القضايا والمسائل الموضوعيّة، وتسويقها في الرّميم الباقي من هيكل التمثّلات السياسيّة والأيديولوجيّة المهزومة، والتي هي قيد السّقوط.

١٢ ـ أعلنة الثّقافة وأعلمتها: يمكن اعتبار هذه المقولة ناتجاً لوجود الثّقافة الطفيليّة أكثر من كونها مقولة استناد، وتتمُّ باتّجاهين:

الأوّل، ويتمثّل بتحديد الثّقافة ضمن شقّها الرّوحي فقط، وإلغاء كامل للشقّ المادّيّ؛ ويمكن أيضاً أن يتمثّلَ بشكل أضيق، كتحديد الثّقافة بالنتاجات المكتوبة، أو بالنتاجات الأدبيّة، وطرح مقولة الثّقافة = الأدب، أو الثّقافة = التعليم... إلخ، وصولاً إلى إزاحة كاملة لمفهوم الثّقافة، ليحلّ محلّه الإعلان والإعلام.

الثاني، ويتمثّل بإسقاط النتاجات الأدبيّة على وسائط إيصالها وأدواتها، علماً بأنّ علاقة الشقّ الأدبي من الثّقافة كعلاقة الماء بالقنال الذي ينساب فيه.

* * *

تلك كانت بعض مقولات الثّقافة الطفيليّة، فيكف يمكن لأجنّة مشاريع نهضويّة ذات طابع ثقافي وفكري وعقلاني مفتوح أن تواجهها؟؟

للإجابة على هذا السّؤال، لابدَّ لنا من تحديد أدواتنا في الحفر والتنقيب في البناء الأنتروبولوجي المعرفي المعاصر وعلاقة مكوناته (الذاكرة الاجتماعيّة، المخيال الاجتماعي، منظومة العقل، الحداثة، الأصالة، اللّغة، السكيولوجيّة الجمعيّة...) بالأداة المستخدمة من ناحية، وبفعاليّات الفكر العربي من ناحية ثانية، وربط كلّ هذا بالأزمنة الاجتماعيّة. ولابدّ لنا من ثمّ من الانتقال إلى قدرة تلك المقولات على الانخراط ضمن البنائيّة المعرفيّة العربيّة المعاصرة، ومدى تأثيرها على التطوّر اللّاحق إذا استمرّ المأزق التّاريخي بدون كشف وتحليل أسبابه وإنذاره.

الجمهوريّة العربيّة السوريّة ـ حمص

(*) نشر بعض ملامح الثّقافة الطفيليّة في دراسة لنا في مجلة **الهدف** العدد ٩٧٠ تاريخ ١٣/٨/١٩٨٩. وكان لابدّ من إعادة ذكرها بشكل أكثر تفصيلاً.

(*) دراسة أخرى لنا بعنوان «الحداثة والثّقافة الطفيليّة نشر في مجلة **النّاقد** العدد ٢٤ حزيران ١٩٩٠.

والدراستان تشيران إلى جوانب أخرى من الموضوع المناقش.